أوضاع التركمان في العراق عام 2022 والتطلعات لعام 2023

سلجوق باجلان

> شدد التركمان مرارا وتكرارا على ضرورة إنهاء أزمة تشكيل الحكومة، وضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة، لأن المناطق التي يعيشون فيها تفصل بين المجتمعات العربية والكردية، وهم الأكثر تضررا من أي صراع محتمل.

استقبل العراق عام 2022 بأجواء أزمة تشكيل الحكومة والتوترات السياسية التي انطلقت بعد الانتخابات النيابية المبكرة التي أجريت في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، تلك الانتخابات التي انتهت بفوز التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر بالمرتبة الأولى وخسارة الأحزاب السياسية المنضوية ضمن إئتلاف "الإطار التنسيقي الشيعي" المعروف بقربه من إيران. وبعد مساعي الصدر لتشكيل حكومة أغلبية سياسية وطنية دون مشاركة أحزاب الإطار التنسيقي تأزمت الأوضاع، واتجهت نحو اندلاع مظاهرات احتجاجية تحولّت بعد ذلك إلى مواجهات مسلحة في إطار محدود. بعدها انسحب مقتدى الصدر من العملية السياسية، وتمكن الإطار التنسيقي من تشكيل تحالف واسع تحت أسم "تحالف إدارة الدولة" ومن ثم قام بتشكيل الحكومة برئاسة محمد شياع السوداني في أكتوبر/ تشرين الأول 2022.

وفيما يخص القوى السياسية التركمانية، لطالما حذّرت الأحزاب السياسية التركمانية قبل انطلاق المفاوضات السياسية التي جرت قبل تشكيل الحكومة الجديدة، يجب ألا تسفر تلك المفاوضات عن نتيجة يمكن أن تكون ضد مصالح التركمان والمناطق التركمانية. وفي هذا السياق، أجرت الأحزاب السياسية التركمانية عدداً من الاجتماعات في كركوك وبغداد. لذلك، فأن عدم تمثيل التركمان على المستوى الوزاري في حكومة السوداني يشير إلى استمرار سياسات الإقصاء تجاه المجتمع التركماني.

التركمان وجهود تشكيل الحكومة الجديدة

كما هو معروف أن الحكومات في العراق منذ عام 2003, تشكّلت بمشاركة أحزاب سياسية تمثل المجتمعات الشيعية والسنية والكردية. وفي إطار هذه المعادلة, أحيانا لم يتم منح التركمان التمثيل الكافي في الحكومة المركزية العراقية, وأحيانا أخرى لم يكن لهم أي تمثيل على الإطلاق في الحكومة. وسعى مقتدى الصدر بعد فوزه في الانتخابات الأخيرة وحصوله على 73 مقعدا برلمانياً, إلى تشكيل حكومة أغلبية وطنية بدلاً من تلك المعادلة. وتسبب موقف الصدر هذا في أزمة تشكيل حكومة استمرت نحو عام.

وعندما بدأت أزمة الحكومة تشكل تهديداً أمنياً وسياسياً للمناطق التركمانية، أعلنت الجبهة التركمانية العراقية وتحالف جبهة تركمان العراق الموحد في 1 أغسطس/ آب 2022 مبادرة التركمان لحل أزمة تشكيل الحكومة. وتضمنت مبادرة التركمان عدة نقاط مهمة؛ هي إجراء الانتخابات النيابية وانتخابات مجالس المحافظات خلال عام واحد من بدء الحوار الوطني, والحفاظ على الوضع القانوني لمحافظة كركوك, والحفاظ على مكتسبات عملية إنفاذ القانون التي أجريت لاستعادة سيطرة الحكومة المركزية على كركوك في أكتوبر/ تشرين الأول 2017.

وبعد انسحاب الصدر تماما من السياسة في 29 أغسطس/ آب 2022, تأسس ائتلاف إدارة الدولة في سبتمبر/ أيلول 2022, وخضع بعدها للمصالح السياسية وضغوطات حكومة إقليم كردستان, ولم يشرك معه تحالف جبهة تركمان العراق الموحد, وقام بإجراء انتخابات الرئيس في 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2022, الذي كان يعتبر من أهم أسباب الأزمة. حيث انتخب مجلس النواب عبد اللطيف رشيد رئيسا للجمهورية بحصوله على 162 صوتا في الجولة الثانية من الانتخابات. وفي نفس اليوم قام عبد اللطيف رشيد بتكليف رئيس كتلة تيار الفراتين محمد شياع السوداني لتشكيل الحكومة الجديدة.

شدد التركمان مرارا وتكرارا على ضرورة إنهاء أزمة تشكيل الحكومة، وضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة، لأن المناطق التي يعيشون فيها تفصل بين المجتمعات العربية والكردية، وهم الأكثر تضررا من أي صراع محتمل. إلّا أن ائتلاف إدارة الدولة لم يشرك تحالف جبهة تركمان العراق الموحد. ورغم وجود أعضاء برلمان تركمان تم اختيارهم من التحالفات الموجودة داخل ائتلاف إدارة الدولة إلّا أنه لم يتم تمثيل الهوية التركمانية. ولهذا السبب، وقف التركمان الذين كانوا يرغبون في حل أزمة تشكيل الحكومة، ضد استخدام المناطق التركمانية، لاسيما كركوك، كورقة مساومة بين الأحزاب السياسية العربية والأحزاب السياسية الكردية.

وعلى الرغم من أن التركمان هم المكون الأساسي الثالث للعراق (بحسب الدستور العراقي النافذ حالياً)، إلا أنه لم يتم إسناد أي وزارة لهم. ولكن، تولى ثابت العباسي (وهو من أصول تركمانية) من تحالف "عزم" (من القوى العربية السنية) منصب وزير الدفاع العراقي الجديد. ورغم أن جميع المكونات بما في ذلك المسيحيين، ممثلة في الحكومة على أساس هوياتهم العرقية والدينية، إلّا أن عدم تمثيل التركمان يدل على استمرار سياسات الإقصاء المنهج تجاه التركمان في العراق.

الأوضاع الأمنية في مناطق التركمان

تحقق الاستقرار بشكل نسبي في جميع أنحاء العراق، بعد إعلان رئيس الوزراء العراقي آنذاك حيدر العبادي في 10 ديسمبر/ كانون الأول 2017, هزيمة تنظيم داعش الإرهابي. ولكن, هجمات داعش استمرت على فترات متقطعة في كركوك وخانقين

التابعة لديالى وطوزخورماتو وآمرلي التابعتين لولاية صلاح الدين، وهي المناطق التي يمثل التركمان أغلبية السكان فيها. واستمرت هجمات داعش في مناطق التركمان وخاصة القرى، رغم تراجعها مقارنة بالسنوات الماضية. كما لقي 3 عناصر من الحشد الشعبي مصرعهم جراء هجوم نفذه تنظيم داعش في 19 أبريل/ نيسان 2022, في ناحية قره تبه التركمانية التابعة لديالى. وقتل 11 جنديا في 18 ديسمبر/ كانون الأول 2022, جراء انفجار عبوة ناسفة كانت مزروعة على الطريق من قبل تنظيم داعش الإرهابي خلال مرور دورية لقوات الشرطة الاتحادية العراقية في قرية الصفرة بناحية الرياض الواقعة جنوب كركوك. وبعد يومين من هذا الهجوم, لقي 11 شخصا حتفهم إثر هجوم نفذه تنظيم داعش في قرية البوبالي في ديالى في 20 ديسمبر/ كانون الأول 2022. كما قتل 4 من عناصر الأمن جراء هجوم نفذه داعش في 21 ديسمبر/ كانون الأول 2022 واستهدف القوات الأمنية في منطقة الزاب بمحافظة كركوك. وهنا يمكن القول، إن وقوع الهجمات في شرق كركوك وشمال ديالى، بعيدا عن مراكز المحافظات، يشير إلى أن خلايا داعش تكمن في جبال حمرين، التي تبدأ من شمال ديالى وتمتد نحو الشمال.

من جانب آخر، كان هناك تطور أمني آخر خلال عام 2022 في المناطق التركمانية يتمثل في الهجمات الصاروخية الباليستية التي شنتها إيران ضد مجموعات المعارضة المسلحة الإيرانية. ويقال إن المعارضة الإيرانية ومجموعات مسلحة تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، التي تعتبره إيران منظمة إرهابية، منتشرة في قرية شيراف التابعة لبلدة آلتون كوبري في كركوك (وهي بلدة تركمانية). إن استمرار تهديد الجماعات المسلحة الأجنبية للمناطق التي يعيش فيها التركمان يهدد أمن المنطقة أيضا، ويمهد الأرضية إلى خطر تحوّل المناطق التركمانية إلى منطقة صراع إقليمي ودولي.

أوضاع التركمان في إقليم كردستان العراق

يتم تمثيل التركمان في برلمان إقليم كردستان العراق من خلال 5 مقاعد وفق نظام المحاصصة. وتتوزع مقاعد التركمان في برلمان إقليم كردستان العراق بحسب المحاصصة, بواقع مقعد واحد للجبهة التركمانية العراقية, ومقعدين إثنين لحزب التنمية التركماني ومقعد واحد لحزب الإصلاح التركماني ومقعد واحد لحزب الأمة التركماني. وجميع الأحزاب التركمانية باستثناء الجبهة التركمانية العراقية ليس لها أي تمثيل إلا في برلمان إقليم كردستان. ويدعو التركمان إلى زيادة العدد الإجمالي للحصص في برلمان الإقليم من 11 إلى 15, وزيادة حصة التركمان من 5 إلى 7.

وعلى الرغم من الاعتراف بالتركمان بأنهم المكون الرئيسي الثاني في إقليم كردستان العراق، إلا أنهم ممثلون في حكومة وبرلمان إقليم كردستان من خلال حصة "الأقليات" .Quota وفي هذا الوضع، يمكن للجبهة التركمانية العراقية التي ترى في نفسها حق التمثيل الوطني للتركمان، أن تقبل حصة الأقليات للتركمان في إقليم كردستان العراق وتعمل على زيادة عدد هذه الحصة، وهذا سيمنح الفرصة إلى تركمان بلدة كفري التابعة سياسيا لإقليم كردستان وإداريا إلى الحكومة المركزية للترشح والفوز بمقعد في برلمان الإقليم، على عكس وضع المحاصصة الحالي الذي لا يمنح كفري مقعدا في البرلمان. وهناك خيار آخر، وهو أن يرفض التركمان وضعهم كأقلية ويشكلون ائتلافا مع الأحزاب التركمانية الأخرى كمكون رئيسي ثانٍ في الإقليم، ويتم تمثيلهم بقوة. وفي هذا الصدد، قد تتبع الجبهة التركمانية العراقية سياسة مختلفة من أجل الحصول على حقوق التركمان في إقليم كردستان العراق. ويتركز السكان التركمان في إقليم كردستان، في محافظتي أربيل والسليمانية. ويمكن للجبهة التركمانية العراقية التفاوض مع كبار المسؤولين في الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والمطالبة بحقوق التركمان في إقليم كردستان. بالإضافة إلى ذلك، فإن بلدة كفري الذي تدار من قبل محافظ السليمانية، تتعرض أحيانا لهجمات من تنظيم داعش الإرهابي. وإلى جانب هذه الهجمات، برزت قضايا البطالة والهجرة في الإقليم إلى الواجهة. ولذلك، يمكن للجبهة التركمانية العراقية أن تطلب من وزارة البيشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان تشكيل قوة تركمانية، من أجل سد الفجوة الأمنية في منطقة كفري.

يمكن القول إن عدم وجود أي حزب تركماني غير الجبهة التركمانية العراقية في كفري سيحقق للجبهة أفضلية في تلك البلدة. حيث يمكن للجبهة التركمانية العراقية التي ترى في نفسها حق التمثيل الوطني للتركمان أن تفوز أيضا بمقعد إضافي من كفري التي تعتبر منطقة للاتحاد الوطني الكردستاني. وفي حال زيادة الحصة، فمن المهم أن تجري الجبهة محادثات مع كبار مسؤولي الاتحاد الوطني الكردستاني، في إطار مساعيها للفوز بهذا المقعد.

اتخذ رئيس الوزراء العراقي والقائد العام للقوات المسلحة محمد شياع السوداني، قرارا بتشكيل قوة جديدة لحرس الحدود، خلال اجتماع الأمن الوطني الذي عقد في 23 نوفمبر/ تشرين الأول 2022، من أجل وضع حد للهجمات المنفذة من الأراضي العراقية تجاه تركيا وإيران. وبشأن هذا القرار، أشار المتحدث باسم القيادة العامة للقوات المسلحة في العراق اللواء يحيى رسول، أنه سيتم تقييم الطلبات المقدمة إلى هذه القوة من قبل المواطنين المقيمين على حدود إقليم كردستان (أربيل والسليمانية ودهوك). وفي هذا النطاق، يمكن للجبهة التركمانية العراقية أن تلتقي المسؤولين في وزارة الداخلية العراقية، وتلعب دورا بارزا فيما يتعلق بمشاركة المواطنين التركمان الذين يعيشون داخل حدود الإقليم في هذه القوة. جدير بالذكر أن التركمان اضطروا للهجرة بسبب البطالة والأمن في بلدة كفري التابعة سياسيا لإقليم كردستان وإداريا إلى الحكومة المركزية. وفي حال شارك التركمان الذين يعيشون في مناطق مختلفة من إقليم كردستان لاسيما بلدة كفري، في قوات حرس الحدود، فهذا سيساهم في الحد من البطالة والهجرة.

تطلعات إلى عام 2023

من المتوقع أن تتواصل الجهود في عام 2023 من أجل ضمان تمثيل التركمان في الحكومة المركزية العراقية. ومن المهم أن تعزّز الأحزاب السياسية التركمانية تمثيلها في الحكومة المركزية العراقية على المستوى الوزاري وفي المجالات الأخرى. إن من الضروري ضمان تمثيل التركمان في المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان في العراق. وفي الحقيقة، ليس هناك توثيق بالشكل المطلوب حول انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها التركمان في العراق. ومن الأهمية البالغة أن تعمل الأحزاب السياسية التركمانية ومنظمات المجتمع المدني في العراق على التركيز على الوضع الإنساني في المناطق التركمانية وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. وسيكون من المناسب أن تسلك الطرق المحلية والدولية وتشكيل رأي عام لإنقاذ النساء التركمان المخطوفات على يد تنظيم داعش الارهابي، اللواتي ما زالوا في الأسر.

من الأمور المهمة الأخرى التي تنتظر التركمان في عام 2023 هي انتخابات المحافظات. حيث من المقرر أن تجري الحكومة المركزية العراقية انتخابات مجالس المحافظات في غضون عام. وربما تطرح مناقشات مع اقتراب انتخابات مجالس المحافظات, حول صيغة 32% (32% للتركمان و32% للأكراد و32% للعرب) فيما يتعلق بتقاسم السلطة وتوزيع المقاعد في مجلس محافظة كركوك التي تضم مزيجاً من الأعراق. وبالإضافة إلى نقاشات انتخابات المحافظات, قد يكون عام 2023 عاما حاسما من حيث تحديد مستقبل الوجود التركماني والنفوذ السياسي في العراق, بسبب قرار تفعيل المادة 140 الذي اتخذته الحكومة الجديدة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. وفي الوقت الذي سيشهد ظهور وضع كركوك القانوني وانتخابات المحافظات على الواجهة بشكل متكرر أكثر في الفترة المقبلة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو مدى استعداد التركمان في هذه المرحلة. ويمكن القول، إن على التركمان الذين يقدمون أكثر من مرشح واحد لكل مقعد يخصص للتركمان في العراق تقريبا، أن يركزوا على خارطة طريق مشتركة ومرشح واحد في انتخابات المحافظة.

ومن أجل إبعاد المناطق التركمانية عن خطر التنظيمات الإرهابية وتوفير الاستقرار وضمان الأمن، يجب على الحكومة المركزية العراقية تطهير الأراضي العراقية لاسيما مناطق التركمان من وجود ارهابيي حزب العمال الكردستاني. لأن إخراج هذه التنظيمات الإرهابية من الأراضي العراقية يضمن أمن المنطقة ويساهم في تعزيز العلاقات مع دول الجوار. ■

سلجوق باجلان: أكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في دراسات الهوية القومية من جامعة غازي في أنقرة، عضو الهيئة التدريسية بجامعة كركوك، خبير الدراسات التركمانية في مركز أورسام.